مجلة كلية
الدعوة الإسلامية

العدد الثالث عشر
1996

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1425 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1996 أفرنجي

المنهج العلمي عند العرب

أبحاث منقودة

العامل النحوي في ميزان النقد

تراجم من الفكر الغربي

العامل النّحوي في ميزان النقد

د. عبد الله الكيش

كثُر هذه الأيام حديث الدّارسين المحدثين عن نظريّة العامل النحويّ، وأنّها نظريّة فلسَفيّة تبحث عن العلّة أو المؤثّر، وتهتم بالتّحريرات، وأنّها هي الّتي أكسبت النّحو العربيّ جفافاً صدّ النّاس عن دراسته[1]. . الخ.

ولا أحد يُنكر أنّ نظريّة العامل ترتبط ارتباطاً مباشراً بظاهرة الإعراب في اللّغة العربيّة، التي شغلت نحاة العربيّة حيناً من الدّهر، إذ كان قد هداهم استقراؤهم إلى أنّ وضع الكلمة أو نظمها مع غيرها في الجملة، أو التّركيب له أثره في أن تكون على حالة معيّنة، من الرّفع أو النّصب أو الجرّ أو الجزم.

ومن ثمّ كان موقع الكلمة أو اقترانها بنوع معيّن من الأدوات علامة على

(1) ينظر دراسات في اللّغة والنّحو للدكتور/ حسن عون ص75.

أنّها قد اكتسبت أثراً إعرابياً معيّناً وخاصّاً، وكانت لهم في هذا المجال أصولهم وقوانينهم الثّابتة.

ولم يختلف نحاة العربيّة في أنّ المُحدث للآثار الإعرابيّة على أواخر الكلمات المعربة في ثنايا الجمل والتّراكيب اللّغويّة المفيدة هو المتكلّم، فهو الذي يرفع وينصب، ويجرّ ويجزم، ولكنّهم اصطلحوا على تسمية هذه الأدوات عوامل، من حيثُ إنّها أوجبت ذلك الأثر الإعرابيّ العارض في أواخر الكلمات المعربة[2].

إنّ بعض الباحثين المحدثين منهم والمعاصرين اشتطوا في التّطرّف وردّة الفعل، فذهبوا إلى أنّ نظريّة العامل التي حفل بها النّحو العربيّ خرافة يجب تجريد علم النحو العربيّ منها!! ثائرين على مواضعات هذا النحو، مهاجمين قواعده وأساليبه، مطالبين بإلغاء نظريّة العامل منه خاصّة، متأثرين بابن مضاء القرطبيّ اللّخميّ ـ 513/ 592هـ ـ الّذي أثار الظّمأ فيهم دون أن يرويهم، عندما صَدّر كتابه: الرّدّ على النّحاة، بقوله: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه[3]...

وقد شاعت دعوة ابن مضاء هذه، ليس عند المعاصرين فحسْبُ، وإنّما تردّد صداها في الكتب الّتي كُتبت في زماننا خلال القرنين الرابع عشر، والخامس عشر الهجريّين.

فهذا الأستاذ إبراهيم مصطفى، مؤلّف كتاب إحياء النّحو، يهاجم نحاة السّلف جميعاً من سيبويه ومعاصريه إلى العصور الحديثة، فكان قاسياً أشدّ القسوة، عنيفاً أقسى العنف، مبيّناً في كتابه أنّهم قصروا النّحو على بعضٍ منه، وهو الإعراب، وأنفقوا أعمارهم، وأضاعوا أوقاتهم بحثاً عن الآثار الإعرابيّة في التّراكيب والجمل، ثم نجده لا يُخفي إعجابه بنقد نظريّة العامل النّحويّ مغتبطاً بذلك كلّ الاغتباط، واقفاً في آخر كتابه موقف الظّافر المنتصر قائلاً: «... لن

(2) ينظر ابن كيسان النّحويّ للدكتور/ محمد إبراهيم البنّا ص127.

(3) ينظر الرد على النّحاة، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنّا ص69.

تجد هذه النّظريّة من بعدُ، سُلطانها القديم في النّحو، ولا سحرها لعقول النّحاة، ومن استمسَك بها فسوف يُحسُّ ما فيها من تهافتٍ وهلهلة، وستخذُلُه نفسُهُ حين يبحث عن العامل في مثل التّحذير والإغراء، أو الاختصاص والنّداء، ثمّ يرى أنّه يبحث عن غير شيءٍ، تخليص النّحو من هذه النظريّة وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تُقصد، ومطلب يُسعى إليه، ورشاد يسير بالنّحو في طريقه الصّحيحة، بعد ما انحرف عنها آماداً[4]..

وفي الحقّ أنّ نظريّة العامل النّحويّ لو كانت عند نحاة السّلف كما ظنّها الأستاذ المرحوم، إبراهيم مصطفى، لكانت هذراً يجب حماية العلم منه، وحمقاً يجب أن يطهّر العقل من التفكير بمثله؛ «فليس من جدّ القول أن نقول إنّ العوامل النحويّة المتمثّلة في بعض الألفاظ لها قدرةٌ على الرّفع والنّصب والجرّ والجزم؛ لأنّها ألفاظ ليست فيها هذه القدرة، وليست لها هذه الطّبيعة، وليس من جدل القول أيضاً أن نقول: إنّ المتكلّم ليس هو موجد الحركات الإعرابيّة في أواخر الكلم»[5]..

ورغم تقرّر صحّة العامل النّحويّ، وتقرّر اختلاف الحكم النّحويّ باختلاف معناه، فإنّ الدكتور/ مصطفى السّقّا، يعزف على نفس قيثارة أستاذه: إبراهيم مصطفى في إنكار العامل النّحويّ ظاهراً أو مقدّراً، غير ملتفت إلى أنّ النّحو العربيّ كلّه قائم على اختلاف الحركات الإعرابيّة على أواخر أجزاء الجمل والتّراكيب اللّغويّة المفيدة، بحسب اختلاف عواملها الظّاهرة أو المقدّرة.

يقول الدّكتور السّقّا في تقديمه لكتاب تلميذه الدّكتور/ مهدي المخزوميّ: «.. وقد أولع النّحاة بنظريّة العامل ولوعاً شديداً، فجعلوا لكلّ أثر إعرابيّ في تركيب الجملة عاملاً مؤثراً فيه، من فعل أو اسم أو حرفٍ، وجعلوا لتلك العوامل قدرةً على إحداث الآثار الإعرابيّة، كالمؤثّرات الطبيعيّة الحقيقيّة في المادّة، مع أن الألفاظ اللّغويّة لا قدرة لها في أنفسها على إحداث أيّ أثر في الكلام؛ قياساً لها وتشبيهاً بالعوامل الطبيعيّة، وإذا لم يجدوا العامل المؤثّر في

---

(4) ينظر إحياء النّحو ص40 وما بعدها بقليل.

(5) النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة للمرحوم الأستاذ/ محمد عرفة ص110.

بعض أجزاء الجملة اخترعوا عاملاً وهميّاً، وسمّوه مضمراً أو محذوفاً أو مقدّراً كالعامل في المبتدأ، والفعل المضارع المجرّد[6]..».

وعلى نفس المنوال يصبّ الدّكتور/ مهدي المخزومي جامّ غضبه على نحاة العربيّة، قدامى ومحدثين؛ بسبب ترخّصهم في استخدام مصطلحات علميّة، هي في نظره ليست من اللّغة في شيء، كالعامل والمعمول، والنّاصب والجازّ والجازم، وغيرها، «.. ممّا مهّد السّبيل للفلسفة الكلاميّة، ولمنطق اليونان، بما لهما من قياسات ومصطلحات وتوجيهات، أن ينفذا إلى هذا الدّرس اللّغويّ، وتتمّ لهما السّيطرة، ويكون لهما الغلبة، ومن هنا أخذ النّحو ينحرف عن طريقه!! وبدأ يتحوّل إلى درسٍ ملفّق غريب[7]..».

ولعلّ من أهمّ مسوّغات نظريّة العامل في الدّرس النّحويّ أنّ النّحاة لم يبلغوا في حديثهم عنها، ما بلغوه إلاّ بعد أن طال تأمّلهم في الظّواهر اللّغويّة.

وامتدّ بهم أمد الاستقراء، فرأوا في التّركيب اللّغويّ مراعاةً للجانب الشّكليّ أو اللّفظيّ؛ فالإعراب وسيله تعبيريّة في لغة العرب، تحمل أدقّ المعاني، وتبسط أكثر الأفكار خفاءً، وهو يرتبط بما يسمّيه النّحاة بنظريّة العامل النّحويّ، التي تتلخّص في أنّ جميع حركات الإعراب دوالّ على معانٍ تركيبيّة، وأن هذه المعاني لا تدخلها إلاّ في التركيب اللّغويّ المفيد، وتعلّق بعض الكلمات ببعض، فالكلمات الّتي بارتباطها وُجدت هذه المعاني تسمّى عوامل في الحركات؛ لأنّها أوجدت المعنى الّذي استحقّت به الكلمة الضّمّة أو الكسرة أو الفتحة. «.. وأنّ تسميتها عوامل؛ لأنّها علاماتٌ يرفع المتكلّم إذا وجد بعضها، وينصب إذا وجد بعضها، ويجرّ إذا وجد بعضها، وأنه لا يكون معنًى تركيبيّ إلاّ إذا وجدت كلمتان ارتبطت إحداهما بالأُخرى على جهة الإسناد، وما بقي من كلمات إذا وُجد، يكون من متعلّقات هاتين الكلمتين، وأنّه إذا لم يوجد ذلك قدّر؛ ليستقيم المعنى[8]».

---

(6) النحو العربيّ نقد وتوجيه د/ مهدي المخزوميّ ص8.

(7) المصدر السّابق ص14.

(8) النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة ص111.

إنّ واقع الدّراسة اللّغويّة النّحويّة يشهد أنّ نظريّة العامل النّحويّ ليست تعبيراً سطحيّاً عن الشيء الّذي يرفع أو ينصب، أو يجرّ ويجزم، وإنّما هي نظريّة تتمثّل فيها طريقة النّظم في الجملة العربيّة، ولأنها كذلك فقد كانت المنطلق الّذي بنى عليه سيبويه كتابه؛ فالمتأمّل في الكتاب يرى أنّ أبوابه قد قامت على أساس نظريّة العامل النّحويّ.

ثمّ تأثّرت الكتب النّحويّة من بعده هذا المنهج، ولنقرأ ما يقوله العلاّمة سيبويه في باب الإضمار في ليس، وكان، من كتابه: «فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله، فلولا أنّ فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله في اسم[9]..».

ويقول أيضاً في موضع آخر من الكتاب: «وما قول امرئ القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب، قليل من المال!

«وإنما رفع؛ لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنّما كان المطلوب عنده الملك، ولو لم يُرد ذلك ونصَبَ، فسَد المعنى[10]..».

ومن الواضح أنّ سيبويه ينسُب الإعمال إلى المتكلّم في هذا النّص، وفي نصوص كثيرة يكاد لا يخلو منها باب من أبواب الكتاب، كلّها ينسب فيها سيبويه العمل إلى المتكلّم.

ولا يخفى أنّ سيبويه حين نظر في اللّهجات العربيّة ووصفها ودوّنها في كتابه الكبير، فقد وجد أنّ العوامل النّحويّة قد تتّحد في تلك اللّهجات، وتختلف آثارها، وأنّ المتكلم حينما يتكلّم يكون خاضعاً للعرف اللّغويّ في مجتمعه؛ حرصاً على أن تكون أفكاره مصبوبة في قوالب الجماعة الّتي ارتضتها، وحرصت عليها، وأنّ شأن اللّغة في ذلك شأن بقيّة الظّواهر الاجتماعيّة، الّتي لها وجودها المستقلّ خارج الجماعة، ولها كذلك سلطانها القاهر، فلا هو يصنعها، بل إنّه يتلقاها من الجماعة، ويلتزم بها؛ فلو كان الفرد يصنع شيئاً لما كان هناك

(9) الكتاب 1/ 35ط بولاق.

(10) الكتاب 1/ 41.

ما يُسمّى باللّهجات[11]، الّتي تُعدّ دليلاً على أنّ لكلّ مجتمع إنسانيّ أُسلوباً لغويّاً معيّناً ارتضاه في التّفاهم والأداء النّحويّ.

فالمغزى من مصطلح: العمل النّحويّ، ونسبته أحياناً إلى اللّفظ، أو إلى المتكلّم، هو اصطلاح علميّ تواضع عليه النّحاة، يحقّق نوعاً من الاختصار في التّعبير، وقد ذهب المرحوم الأستاذ/ عبّاس محمود العقّاد، إلى أنّ العامل النّحويّ حقيقة لغويّة لا مراء فيها؛ «لأنّ النّحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات، بحسب اختلاف عواملها الظّاهرة أو المقدرة... فالمنكرون للعامل ـ ظاهراً ومقدّراً ـ مخطئون: لأنّ الشّواهد لا تُحصى من الشّعر المحفوظ في عصر الدّعوة الإسلاميّة، على اتّفاق حركة الإعراب مع اتّفاق الموقع[12]..».

والمهمّ أنّ النّحاة يركّزون على أهميّة وضرورة إدراك أنّ النحو كلّه مبنيّ على أنّ حركات الإعراب دوالّ على معانٍ تركيبيّة مقصودة من الكلام. «ومن لم يفهم هذا الأصل لم يقدر أن يفهم علم النّحو، ولا آراء المفسّرين في تفسيرهم، ولا آراء علماء العربيّة في تفسير الشّواهد والقصائد من الشّعراء»[13]..

إنّ المطابقة بين الأحكام والمعاني سرٌّ من دقائق أسرار النّحو العربيّ، يخفى على المتعجّلين الّذين لم يدركوا النّزعة الشّكليّة في نظام الجملة العربيّة، التي تضع بين أيدي نحاة العربيّة مسوّغاً لابتكار نظريّة العامل في دراسة النّحو العربيّ.

وإنّنا لنزداد علماً بالدّقّة في تكوين نظريّة العامل النّحويّ، عندما نُدرك أنّ ما يردّده النّحاة القدامى، والمحدثون من العامل والمعمول، هو بعينه ما يردّده ابن مضاء القرطبيّ من التّعليق والتعلّق..

وما كلمة العامل عند نحاة السّلف إلاّ تقريب على المبتدئين في دراسة العربيّة، ومن الأدلّة على أنّ المراد بالعمل النّحويّ هو التعلّق والارتباط ما قاله سيبويه في أوائل الكتاب: «إن الأفعال لما كانت دليلاً على ما مضى، وما لم

---

(11) الرّدّ على النّحاة ص15 مقدّمة المحقّق.

(12) أشتات مجتمعات في اللّغة والأدب ص149ط. دار المعارف بمصر.

(13) النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة ص118.

يمض من نحو: الذّهاب والجلوس والضّرب، فإنّها تعمل في الحدث نحو: ذهب ذهاباً، والزّمان نحو: ذهب أمسِ، والمكان نحو: ذهب فرسخين، من حيثُ إنّها تدلّ على الحدث والزّمان وتتطلّب المكان، فلمّا كانت دالّة عليها وطالبة لها، فقد تعلّقت هذه وارتبطت بها[14]»..

فالعمل اصطلاح نحويّ: يعني أنّ بين العامل والمعمول ارتباطاً معنويّاً لتفسير العلاقات اللّفظيّة في التّراكيب، ذات الأثر في تغيير حركات الإعراب، وحركات البناء أحياناً.

«فالمعروف مثلاً أنّ الاسم المبهم يحسن بناؤه إذا أُضيف إلى جملة صدرها مبنيّ، كقوله عليه الصّلاة والسّلام: «**جاء كيومَ ولدته أمّه**» ويحسن إعرابه إذا أُضيف إلى جملة صدرها معربٌ لقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[15]. أليس هذا ضرباً من العدوى[16] اللفظيّة؟».

لقد غالى المحدثون، من نقّاد الهدم والتّقويض في الحملة على الأَعلام المتقدّمين عندما قالوا بالعامل والمعمول في الدّراسة النّحويّة وكان أولئك المتقدّمون أبعد غوراً، وأفهم لدلالة الكلام، وكان اختلافهم في العامل النّحويّ يعبّر عن وجهات نظر مختلفة في وظيفة الكلمة في الجمل والتراكيب اللّغويّة المفيدة.

لقد استطردتُ في ذكر موضوع العمل النّحويّ حتّى يُعرف المقصود به إذا ما جرى على أقلام النّحاة؛ فإذا قال سيبويه مثلاً: «وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل ـ وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه ـ وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه، لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل، الّتي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب[17]».. فهو يقيم نوعاً من العلاقة بين العامل

---

(14) الكتاب 1/ 16 ـ 17ط بولاق.

(15) سورة المائدة، الآية: 122.

(16) أصول النّحو للدكتور/ محمّد خير الحلواني ص143.

(17) الكتاب 1/ 13ط بولاق.

والمعمول، وهو معنيّ ببيان تلك العلاقات، فكما أنّ هناك ارتباطاً بين الفعل والاسم، فإنّ بين الاسم والاسم ارتباطات شتّى، وبين الحرف والاسم والفعل مثل ذلك.

وممّا يعين على تحديد تلك العلاقات ما اصطلح على تسميته علامات إعراب، فالحقيقة أنّ اصطلاح العمل النّحوي أُريد به بيان العلاقات بين أجزاء التّراكيب اللّغويّة المفيدة، «فكلّ لفظ اصطلحنا على تسميته عاملاً، فاعلم أنّه في التّركيب طالبٌ لغيره وكلّ لفظ اصطلحنا على تسميته معمولاً فاعلم أنه مطلوب لغيره»[18]..

إنّ النّحاة في قولهم بالعامل كانوا متسامحين في العبارة، حين نسبوا العمل النّحويّ إلى الألفاظ أو المعاني، وإنّما كانوا يعنون بالعمل النّحويّ بيان الارتباط بين أجزاء الجمل والتّراكيب اللّغويّة المفيدة، وممّا يزيد هذا المعنى وضوحاً قول العلاّمة أبي الفتح: عثمان بن جنّي: «وإنّما قال النّحويّون: عامل لفظيّ، وعامل معنويّ ليُروك أن بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه، كمررتُ بزيدٍ، وليت عمراً قائمٌ وبعض يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيءٍ غيره، وإنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ للّفظ، أو اشتمال المعنى على اللّفظ، وهذا واضح»[19]..

فماذا قدّم ابن مضاء والثّائرون معه على نظريّة العامل النّحويّ من بديلٍ لها؟ أجاب ابن مضاء عن هذا التّساؤل بأن لفّق كلاماً في بابٍ، وقال غيره في باب آخر، ولا يجمع الكلامين نظام ولا منهاج، فعجزوا، وأحالوا ذلك على الزّمن، ولو أنهم صدقوا في البحث لعرفوا أن ما يُردّده نحاة السّلف من العامل

(18) الرّدّ على النّحاة مقدّمة المحقّق ص17.

(19) الخصائص 1/ 109 ـ 110.

والمعمول هو بعينه ما يردّده ابن مضاء القرطبيّ من التّعلّق والتّعليق بين أجزاء التّركيب اللّغويّ المفيد[20]، فابن مضاء ومن نحا نحوه لم يستبدلوا نظريّة العامل بنظريّة أُخرى، وإنّما رأينا ابن مضاء في باب التّنازع يصرّح قائلاً: «وأنا لا أخالف النّحويّين إلاّ في أن أقول: علّقتُ، ولا أقول: أعملتُ[21]»..

وقد عرفنا ممّا تقدّم أنّ مقصود نحاة السّلف بالعامل النّحويّ هو: بيان جهة التّعلّق بين أجزاء التّراكيب اللّغويّة المفيدة، وأمّا قولهم: عامل ومعمول فتسامح في العبارة ليس غيرُ.

وها هو ذا ابن مضاء يتحدّث في باب الاشتغال عن أحوال الاسم المشتغَل عنه، وأحكامه النّحويّة، على نحو ما هو معروف من كتب النّحو فيقول: «ولا يضمر رافع، كما لا يضمر ناصب، إنّما يرفعه المتكلّم وينصبه إتباعاً لكلام العرب»[22]..

وكان الأستاذ المرحوم، إبراهيم مصطفى يُنكر على النّحاة الأقدمين إفراطهم في تقدير العامل النّحويّ، الّذي ينسبون إليه تغيير الحركة في آخر الكلمة المعربة عند انتظامها مع غيرها في سياق تركيبيّ مفيد، جاعلين لكلّ حركة إعرابيّة أو علامة صوتيّة عاملاً ظاهراً أو مقدّراً يُوجب الفتح أو الكسر أو الضّمّ أو السُّكون.

والأستاذ المرحوم لا يُنكر أنّ أواخر الكلمات المعربة تختلف في اللّغة العربيّة باختلاف المعنى، أو باختلاف العلاقة بين معاني أجزاء الجملة المفيدة ودلالة كلماتها، على أنه «قد بنى مذهبه كلّه في إحياء النّحو على الحاجة إلى تعليل الضّم، وعدم الحاجة إلى تعليل الفتح فأصبح المذهب كلّه مرتهناً بثبوت هذا الرّأي، وذهاب الشّكّ فيه.، وأوّل ما يتطرّق إليه من دواعي الشّكّ القويّ أن ـ الإسناد ـ لا يصلح لتعليل الضّمّة لسبب يسير، وهو أنّ الضّمّة أو انضمام الفم

(20) ابن كيسان النّحويّ للدكتور/ محمّد إبراهيم البنّا ص127.

(21) الرّدّ على النّحاة ص85.

(22) المصدر نفسه ص98.

في نهاية الكلام لا حاجة بها إلى سبب، سواء كان هو الإسناد، كما سمّاه صاحب إحياء النّحو ـ رحمه الله ـ أم كان له سببٌ سواه»[23] . .

ولا أُريد أن أذكر هنا المزيد من الرّدود والمناقشات الدّائرة في قضيّة العامل النّحويّ، وعلى من يريد الاطّلاع على تفاصيلها أن يتابعها في مراجعها النّحويّة المتعدّدة، وإنّما أردتُ أن أكتب فيما لا يشيع القول فيه، وهو أنّ المعاني النّحويّة هي المقتضية للحركات الإعرابيّة في أواخر الكَلِم؛ لكون تلك الحركات دوالاً عليها؛ فالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة هي التي اقتضت الحركات الإعرابيّة، وإرادة الدّلالة على الإسناد أو عدمه، أو كون الكلمة عمدة أو غيرها، هي الّتي اقتضت الحركات على أواخر الكلمات في ثنايا الجمل والتراكيب اللغويّة المفيدة.

والأُستاذ المرحوم، إبراهيم مصطفى نظر إلى العوامل النّحويّة والحركات الإعرابيّة، فلم يجد بينها مناسبة تقضي برفع أو نصبٍ أو جرّ أو جزم فحكم بتخطئة نحاة السّلف في نسبة العمل إليها، وكذلك فعل من اقتفى أثره، ونسج على منواله، ولو أمعن ـ هو ـ وغيره النظر في دلالات التّراكيب لأدركوا سرّ نسبة العمل والأثر إلى تلك العوامل النّحويّة، ولخفّفوا من حملتهم على نحاة العربيّة، ولكنّهم تركوا النّظر في كتب التّراث النّحويّ، التي تبيّن لهم الأسباب المحدثة للمعاني النّحويّة، الّتي سمّوها عوامل، وهذا الارتباط هو الّذي سوّغ نسبة العمل النّحويّ إليها؛ ومن ثمّ قصر علمهم عن إدراك ما قاله نحاة السّلف، فراحوا يوسعونهم طعناً ونقداً، وثلباً وتشويهاً:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفتُه من الفهم السّقيم!

قال رضيّ الدّين محمد بن الحسن الأستراباذي ت 688 هـ، في شرح كافية ابن الحاجب ت 646 هـ : «اعلم أنّ ما يحتاج إلى التّمييز بين معاني الكلم على ضربين، أحدهما: أن يكون في كلمة معنيان، أو أكثر، غير طاريٍ أحدهما على الآخر، كمعاني الكلم المشتركة، نحو: «القرء» في الطُّهر، والحيض،

(23) أشتات مجتمعات في اللّغة والأدب للمرحوم الأستاذ/ عبّاس محمود العقّاد ص35.

و«ضَرَب» في التأثير المعروف، والسَّير، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها، و«من» للابتداء، والتّبيين، والتّبعيض.. والثّاني أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما، أو أحدها على الآخر، أو الأُخر، فلا بدّ للطّارئ إن لم يلزم، من علامة مميّزة له من المطروء عليه، ومن ثمّ احتاج كلّ مجاز إلى قرينة، دون الحقيقة.. ثُمّ اعلم أن مُحدث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلّم، وكذا مُحدث علاماتها، لكن نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللّفظ، الّذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسُمّي عاملاً»[24]..

من هذا النصّ النّحويّ القديم يرى القارئ المتخصّص أن نحاة العربيّة فطنوا إلى أنّ حركات الإعراب أماراتٌ ودوالٌّ على المعاني النّحويّة، وأدركوا أنّ تلك المعاني لا بدَّ منها في الكلام، وأنّ التّصرّف الإعرابيّ ما فتئ يُراعى بدقّة بالغة، وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمة من الزّلل والزّيغ اللّسانيّ، والمعوّضة عن السّليقة العربيّة الفصيحة التي قال عنها شاعرنا القديم مفتخراً:

ولستُ بنحويّ يلوك لسَانَهُ ولكن سَليقيٌّ أقول فأُعرب!

وإذا كان النّقاد اليوم في هجومهم الضّاعق على نظريّة العامل النّحويّ يتّبعون ابن مضاء القرطبيّ، فإنّه لم يبلغ بآرائه النّقديّة في النّحو حدّ إنكار ما للحركة الإعرابيّة من مدلول، بل كان على العكس من ذلك، يرى أنّ فقدان هذه الحركة في كلمةٍ ما، لا بدّ أن يؤثّر في توجيه فهمها؛ حتّى ليوشك أن يَعُدَّ الحركات الإعرابيّة جزءاً من بنية الكلمة، فيقول: «وكما أنّا لا نسأل عن عين: عِظْلم، وجيم: جَعفر، وباء: بُرثن لِمَ كُسرت هذه؟ وفُتحت هذه؟ وضُمّت هذه؟ فكذلك أيضاً لا نسأل عن رفع زيد؟ فإن قيل: زيد متغيّر الآخر، قيل كذلك: عِظْلم، يقال في تصغيره بالضّمّ وفي جمعه ـ فعالل ـ بالفتح. فإن قيل: للاسم أحوال يُرفع فيها، وأحوال ينصب فيها، وأحوال يخفض فيها، قيل: إذ كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأولى، الرّفع بكونه فاعلاً، أو مبتدأ أو خبراً، أو مفعولاً لم يسمَّ فاعله، والنّصب بكونه مفعولاً، والخفض بكونه مضافاً

(24) شرح الرّضيّ على الكافية 1/ 61 ـ 62 ـ 63 بتصرّف واختصار.

إليه، صار الآخر كالحرف الأوّل، الّذي يُضمّ في حالٍ، ويُفتح في حالٍ، ويُكسر في حالٍ؛ يُكسر في حال الإفراد، ويُفتح في حال الجمع، ويُضم في حالِ التّصغير»[25]..

ولعلّ القارئ لحظ أنّ قياس ابن مضاء الحركة الإعرابيّة على الحركة الّتي تكون جزءاً من بنية الكلمة قياس مع الفارق؛ وقد يكون في كلامه شيءٌ من المغالطة أوقعه فيه حبّه للنّحو، وولوعه بالإعراب، ولكن المغالطة الشّديدة تتمثّل في مذهب من يقول: «**يكفي** للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام أن نقرأ **خبراً صغيراً في الصّحف**، على رجل لم يتّصل بالنّحو، أيّ نوع من الاتّصال، **فسنرى أنّه يفهم معناه** تمام الفهم، مهما تعمّدنا الخلط في إعراب كلماته، **برفع المنصوب، ونصب المرفوع أو جرّه**»[26]...

فالمتأمل في هذه العبارة يجد فيها مغالطة لا تُحتمَل؛ لأنّ الشّخص المذكور **عندما نُفسد عليه** إعراب الكلمات، سيجد نفسه أمام خليط من الألفاظ والتّعابير **ليس عاميّاً كلّه، فيفهمه** فهم العامّة، ولا فصيحاً كلّه فيفهم منه بعضه **على قدر استعداده، وإنّما سيفهم** الفكرة فهماً سقيماً مشوّهاً، فلا بدّ له من فهم جزئيّات الفكرة واستيعابها من القراءة النّحويّة الصّحيحة.

إنّ نظريّة العامل تُعدّ من أُسس الإعراب الأولى في اللّغة العربيّة، ويُعدّ العامل فيها أقوى عناصرها، وأبرز خصائصها، فهو سرّ جمالها؛ لأنّه وسيلة تعبيريّة تحمل أدقّ المعاني، وهو يرتبط بما يسمّيه المعاصرون بنظريّة النّظم في بنية اللّغة العربيّة العامّة.

وذلك أنّ الأصوات الّتي هي حركات الإعراب، تصحب دوماً قرائن لفظيّة، وتنتظم معها في تركيب خاصّ، فالأحرف الّتي يسمّيها النّحاة جارّة يقترن ما بعدها أبداً بحركة الكسر، وإنّ وأخواتها من الحروف المشبّهة بالأفعال، لا تنفكّ الأسماء بعدها من النّصب والرّفع، ويقال مثل ذلك في التّراكيب اللّغويّة

---

(25) الرّدّ على النّحاة: 160 ـ 170.

(26) من أسرار اللّغة للدكتور/ إبراهيم أنيس ص160 ـ 161.

التي تقترن فيها الأسماء أو الأفعال المضارعة بالجرّ، أو النصب أو الجزم؛ ولذا فإنّ الإعراب وسيلة تعبيريّة في لغة العرب، لا يمكن أن يُستغنى عنه، إلاّ إذا غُيّر نظام الجملة العربيّة.

ونظريّة العامل النّحويّ إنما نجمت عن ظاهرة ـ كما قلتُ من قبلُ ـ؛ لأنّها تقوم على مراعاة العلاقات اللفظيّة والمعنويّة بين أجزاء التّراكيب اللّغويّة والجمل المفيدة.

«فإذا تقرّرت صحّة العامل النّحويّ في الدّراسة النّحويّة، وتقرّر اختلاف الحكم النّحويّ باختلاف معناه، فإنّما الخطأ بعد ذلك في تقديره بحسب اللّفظ، كقول نحاة العربيّة في الاختصاص: ـ إنّي أخصّ كذا ـ فلا يقع المختصّ على هذا القول، إلاّ منصوباً؛ لأنه مفعول لفعل مضمر وجوباً، ولكن ألاَ يجوز أن ننوّه بالاسم، وهو مرفوع بعد المنصوبات، فيكون معناه أنّه ـ مخصوص بالتّنويه ـ أو أنّه يجب أن يكون كما تقدّمه خلافاً للمظنون؟ بلى؛ ذلك جائز، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[27]، فالمعنى المقصود هنا أنّ الصابئين والنّصارى أيضاً كالمؤمنين والهائدين في أمانهم من الخوف، متى آمنوا إيمانهم، وعملوا عملهم»[28]..

إنّ نظريّة العامل النّحويّ نظريّة تعليميّة لا غبار عليها، إنْ تخلّصت ممّا يشوبها من الغلوّ في الحذف والتّقدير؛ لأنّها تستند إلى أساس إسلاميّ واضح، يؤكّد أنّه لا يوجد شيءٌ بدون موجد، ولا يحدث مُسَبَّب بدون سبب، فكلّ حركة تطرأ على آخر الكلمة في الجملة العربيّة المفيدة، لا بدّ أن يكون لها سبب سمّوه عاملاً.

فالعامل إذاً اصطلاح نحويٌّ يعني أنّ بين العامل والمعمول ارتباطاً معنويّاً، وكما ذكرتُ سابقاً، فقد غالى الدّارسون والنّقاد المحدثون على نحاة السّلف

---

(27) المائدة 71، وقرأ الجمهور «والصّابئين» الآية 12 من سورة البقرة، البحر المحيط 1/ 241.

(28) أشتات مجتمعات في اللّغة والأدب للمرحوم الأستاذ عباس محمود العقّاد ص152.

بسبب طرحهم نظريّة العامل والمعمول، وكان النّحاة المتقدّمون أبعد غوراً، وأفهم لدلالة الكلام.

وإنّي لأعتقد أن نظريّة العامل النّحويّ، ستبقى ما بقي علم النّحو العربيّ؛ لأنّها من أهمّ النظريّات في اللّغة العربيّة، بل هي نظرية النّحو العربي الكبرى، أونظريّته الأولى والأخيرة؛ لأنها ترتبط بأسباب الحركة الإعرابيّة على أواخر الكلمات المعربة، في ثنايا الجمل والتراكيب، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء.

هذه حقيقة علميّة لا جدال فيها، ينبغي أن يُحضرها الدّارس المنصف أمام ناظريه؛ ليعرف مدى التّهويل المفرط في شكوى الشّاكين من صعوبات الدّراسة النّحويّة، ومن تعقيد ضوابطها وأحكامها، حسب زعمهم، مطالبين بالتّيسير، وتيسير التّيسير!!

ولا مشاحة في التّيسير ولا يعذر قادر على التّيسير يتركه لغير ضرورة ليتجشم الصّعب العسير وهو مكتوف اليدين، ولا يخفى أنّ النّحو العربيّ في أساسه صناعة تيسّر كسب السّليقة العربيّة، ونجاحه في هذا المركب الصّعب أمر لا يختلف فيه من يطلبون له اليوم مزيداً من النجاح.

ومن ضياع الجهد أن نحاول التّيسير استخفافاً بواجب التّعلّم حتّى يستكثر الطّالب الجهد على المعرفة، وأن يُسقط عن كاهله تذليل الصّعاب وواجب الاجتهاد في تعلّم اللّغة، وأن يحسب الجهد فيها أكثر ممّا تستحقّه من المعلّمين والمتعلّمين.

إنّ قدم نظريّة العامل النّحويّ على هذه الوتيرة من أوّل القرائن على قدم هذه اللّغة، وقدم الزّمن الّذي ارتسمت فيه عند أهلها قوانين التّعبير فيها؛ وبهذا القدم تنفرد اللّغة العربيّة بين أخواتها من أسرة اللّغات السامية.

ومن المحقّق أنّ خطأ الدّعوة إلى إلغاء العامل النّحويّ، والاستغناء عنه في الدّراسة النّحويّة خطأ ظاهر، لمن يكلّف نفسه قليلاً من البحث في نظام الجملة العربيّة، وفيما بين أجزائها من علاقات لفظيّة متعدّدة ذات أثر كبير في تغيّر حركات الإعراب، وحركات البناء أحياناً؛ كما في النّعت السّببيّ من مثل

قولهم: رأيت الرّجل الكريمَ أبوه، «فتُتبع النّعت ما قبله في حركة الإعراب، مع أنّه من حيث المعنى يرتبط بما بعده، ففي هذه العبارة لا يتّصف الرّجل بالكرم، بل أبوه، وكان من المنطق أن تُرفع كلمة «الكريم» تبعاً لمنعوتها الأصليّ، ولكنّها نُصبت للإتباع اللفظيّ»[29]...

وهذا دليل على أنّ العلاقة اللّفظيّة في التركيب اللّغويّ المفيد هي السّبب في بعض الظّواهر الإعرابيّة، ولذا فلا أحد يُنكر أنّ العلاقة الشّكليّة هي التي سبّبت الإعراب في السّياقات والتّراكيب المختلفة.

لقد أدرك النّحاة الأوائل سرّ نظريّة العامل النّحويّ، التي قُصد بها أساساً بيان العلاقات بين أجزاء التّراكيب، فطبّقوها على هذا الأساس، ووضعوا لها أصولها الّتي يقع الخلاف في بعضها، ومن ثمّ فإن الدّعوة إلى إسقاط هذه النّظريّة، وتجريد الدّراسة النّحويّة العربيّة منها، تُعد من قبيل المكيدة المبيتة؛ لترويج مذاهب الهدم، وتقويض الدّعائم التي يقوم عليها علم النّحو العربيّ؛ لأنّ في هدم القواعد النّحويّة هدماً وإزالة للّغة العربيّة نفسها، بحيث لا يبقى للعربيّ أو المسلم قوامٌ يميّزه من سائر الأقوام، ولا يعصمه أن يذوب في غمار الأُمم، فلا تبقى له باقية من بيان ولا عُرف، ولا معرفة ولا إيمان..

إنّ الدّعوة إلى إلغاء العوامل النّحوية من الدّعوات الّتي تعجّل بها المتعجّلون، ودسّها معهم الدّسّاسون، ومهمّة الناقد الكشف عن الخطأ وسوء النيّة، والتّغلّب على الأهواء النّفسيّة التي يُثيرها دعاة الهدم والتّقويض؛ لتحذير العقول واجتذاب الأسماع للإصغاء والإقناع..

والله أعلم

---

(29) أصول النّحو العربيّ. د/ محمّد خير الحلواني ص143.